

Distr.
GENERAL

S/1994/1420
14 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير مرحلي للأمين العام عن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية

أولا - مقدمة

١ - في التقرير الذي قدمته إلى مجلس الأمن في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (S/1994/1257) عن التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في عملية تحديد هوية الناخبين المحتملين وتسجيلهم، ذكرت أنني سأقدم تقريرا آخر إلى المجلس عقب المشاورات التي اعتزمت إجرائها خلال زيارتي إلى منطقة البعثة في تشرين الثاني/نوفمبر.

٢ - وفي بيان أدلى به رئيس مجلس الأمن (S/PRST/1994/67) بعد النظر في تقريري، رحب المجلس، في جملة أمور، بقراري زيارة المنطقة، وأعرب عن أمله في أن أتمكن، في تلك المناسبة، من الإفادة عن إحراز تقدم ملموس نحو تنفيذ خطة التسوية وإجراء الاستفتاء.

ثانيا - المشاورات التي جرت في منطقة البعثة

٣ - قمت بزيارة منطقة البعثة في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وكان برفقتي طوال مدة الزيارة السيد إيريك ينسن نائب ممثلي الخاص للصحراء الغربية. وفي مدينة الجزائر، استقبلني السيد الأمين زروال رئيس الدولة. كما عقدت اجتماعات مع السيد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس الوطني للمرحلة الانتقالية؛ والسيد مقداد السيبي، رئيس الحكومة؛ والسيد محمد صالح دميري وزير الشؤون الخارجية؛ والممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة، السيد رمضان العمامرة وغيرهم من كبار المسؤولين في الجمهورية الجزائرية.

٤ - وفي كل الاجتماعات التي عقدتها في الجزائر، أكدت على طابع الاستعجال الذي يتسم به التوصل إلى تسوية مبكرة والتمسست باستمرار التعاون من جانب الجزائر. وطمأنتني السلطات الجزائرية، على كل المستويات، بشأن تقديم دعمها الثابت لأنشطة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية وأكدت لي من جديد استعدادها لأن تقدم لي كافة المساعدات اللازمة فيما أبذله من جهود. وأكدت تلك السلطات، على وجه الخصوص، ضرورة أن يلتزم الطرفان بدقة بأحكام خطة التسوية التي تعتبرها ضرورية لمصادقية الاستفتاء.

* 9450060 *

٥ - وفي مخيم سمارا للاجئين القريب من تندوف، الذي زرته في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمعت مع السيد محمد عبد العزيز، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، والسيد بشير مصطفى سيد، نائب الأمين العام لجبهة البوليساريو ومنسقتها لدى بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، والسيد بخاري أحمد، ممثل جبهة البوليساريو في نيويورك، وغيرهم من كبار المسؤولين في الجبهة. وشملت القضايا التي جرت مناقشتها العملية المفضية إلى الاستفتاء؛ وموقف مجلس الأمن من هذه المسألة؛ وزيادة عدد مراكز تحديد الهوية وعدد الأفراد بها؛ وغير ذلك من الجوانب المختلفة لعمل البعثة؛ وتعاون كلا الطرفين مع نائب ممثلي الخاص. وأعرب زعماء جبهة البوليساريو عن القلق بشأن بعض التطورات التي حدثت منذ بدء عملية تحديد الهوية والتسجيل والتي يرون أنها تمثل معوقات للتنفيذ السلس لخطة التسوية وإجراء استفتاء حر ونزيه ومحيد.

٦ - وأكدوا أنه، على الرغم من هذه المعوقات وما لديهم من تحفظ بشأن بعض معايير الأهلية للاشتراك في الاستفتاء، فإنهم متمسكون بمواصلة التعاون مع البعثة ونائب الممثل الخاص. وحثوا الأمم المتحدة على تناول المسائل المثيرة للقلق بغية تسهيل تنفيذ الخطة. كذلك أثاروا مسألة إجراء محادثات مباشرة مع الطرف الآخر، وكرروا، في هذا الصدد، اقتراحهم بعقد مؤتمر يشترك فيه، بالإضافة إلى الطرفين، بعض أعضاء مجلس الأمن وبعض البلدان الأخرى المهمة بالأمر. فمن شأن هذا المؤتمر، في رأيهم، أن يتيح محفلاً وفرصة للطرفين للدخول في حوار مباشر بشأن المسائل المعلقة، ومن بينها فترة ما بعد الاستفتاء. وفضلاً عن ذلك، رأى زعماء جبهة البوليساريو أن هذا سيكون متمشياً مع أحكام قرارات الجمعية العامة التي دأبت على طلب إجراء محادثات مباشرة بين الطرفين بغية تهيئة جو مناسب يفضي إلى التنفيذ السريع والفعال لخطة التسوية. ومع ذلك، فقد أفادوا بأنه على الرغم من أنهم لا يزالون يرون أن إجراء حوار مباشر سيكون مفيداً، فإنهم لن يعتبروا ذلك شرطاً مسبقاً لمواصلة عملية السلم وفقاً للخطة.

٧ - وتطرقت إلى مبعث القلق الرئيسي لدى جبهة البوليساريو - أي ضخامة عدد نماذج الطلبات المقدمة في آخر لحظة - وأوضحت أن لجنة تحديد الهوية هي هيئة مستقلة وأنني على يقين من أن أعضاءها سيضطعون بولايتهم بحياد وإنصاف ونزاهة. وحثت زعماء جبهة البوليساريو على مواصلة التعاون مع نائب ممثلي الخاص ومع البعثة من أجل تسهيل إحراز تقدم سريع في تنفيذ الخطة. غير أنني أوضحت أن استمرار اشتراك الأمم المتحدة سيتوقف، في نهاية الأمر، على إبداء الطرفين للإرادة السياسية.

٨ - وبينما أصر السيد عبد العزيز على ضرورة اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان مصداقية الاستفتاء، فقد أكد من جديد التزامه التام بخطة التسوية وتعهد بمواصلة تعاونه مع البعثة ومع نائب ممثلي الخاص. واتفقنا، كلانا، على أن البدء في تحديد الهوية والتسجيل هو خطوة رئيسية نحو التنفيذ التام للخطة وأنه ينبغي تركيز جهودنا في الشهور القادمة على التدابير اللازمة للإسراع بخطى هذه العملية إسراعاً كبيراً.

٩ - وفي الرباط، التي وصلت إليها بعد زيارتي لمقر البعثة في العيون، كان في استقبالي صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب. وعقدت أيضا اجتماعات مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية، السيد عبد اللطيف فيلالي؛ ووزير الداخلية والإعلام السيد إدريس البصري؛ والممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة السيد أحمد السنوسي، وغيرهم من كبار المسؤولين في حكومة المغرب. وفي هذه الاجتماعات، تم بحث مجموعة واسعة النطاق من المسائل المتصلة بتنفيذ خطة التسوية. وشملت هذه المسائل الاستفتاء؛ والتقدم المحرز حتى الآن في تحديد الهوية والتسجيل، والتدابير اللازمة للإسراع بخطى هذه العملية؛ وتعاون كلا الطرفين مع البعثة ومع نائب ممثلي الخاص؛ وموقف وتوقعات مجلس الأمن فيما يتعلق بالعملية المنفضية إلى إجراء الاستفتاء.

١٠ - واطمأنت إلى أن المغرب ما زالت ملتزمة التزاما تاما بخطة التسوية وستواصل تقديم كافة المساعدات اللازمة لجهود الرامية إلى تنفيذ الخطة. وتعددت السلطات المغربية كذلك بمواصلة دعمها لأنشطة البعثة وجهود نائب ممثلي الخاص. وهي أيضا تعتبر أن البدء في عملية تحديد الهوية والتسجيل تمثل خطوة هامة جدا على الرغم من التأخيرات التي تعرضت لها هذه العملية، وتعددت بالتعاون بنشاط مع نائب ممثلي الخاص بهدف إنجازها بنجاح ضمن إطار زمني معقول.

١١ - وفي تقريرتي إلى مجلس الأمن المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغت المجلس اعترامي بإفاد فريق فني إلى البعثة لإعادة تقييم الاحتياجات السوقية والاحتياجات الأخرى اللازمة للوزع الكامل المحتمل للبعثة بكامل قوامها. وقام الفريق بزيارة البعثة في الفترة من ١٠ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وعمل عن كثب مع أفراد البعثة في وضع تقدير مستكمل للاحتياجات من العسكريين والسوقيات والأفراد المدنيين والاحتياجات الأخرى اللازمة للوزع الكامل المحتمل للبعثة. وحدد الفريق الفني إحدى العقبات الرئيسية بأنها نقص أماكن الإقامة المناسبة اللازمة لأفراد البعثة في جميع أنحاء منطقة البعثة.

١٢ - وبالنظر إلى حجم العمل الذي لا يزال يتعين إنجازها فيما يتعلق بتحديد هوية الناخبين المحتملين، وجد الفريق الفني أنه ما زال من السابق لأوانه وضع ترتيبات نهائية فيما يتعلق بالموارد السوقية وغيرها من الموارد اللازمة للوزع الكامل قوتها. واتفق الفريق على أنه ينبغي للبعثة أن تركز على إيجاد السبل للإسراع بعملية تحديد هوية الناخبين المحتملين وتسجيلهم، وأيدت بقوة، في هذا الصدد، فكرة توسيع عضوية لجنة تحديد الهوية.

ثالثا - ملاحظات

١٣ - يتبين من السرد الوارد أعلاه لمشاوراتي مع الطرفين أنه على الرغم من الصعوبات التي ووجهت وحالات التأخير التي شهدتها الأشهر القليلة الماضية، فإن الإرادة السياسية تتوفر لتحريك العملية قدما. فكلا الطرفين يدرك الخطوة الرئيسية التي يرمز لها بدء عملية تحديد الهوية والتسجيل، والذي يجعل عملية تحديد الهوية والتسجيل أكثر ماتكون أهمية هو أنه إذا لم تنفذ تلك العملية بدقة واتساق وبما يحوز

رضاء الطرفين بشكل معقول من حيث نزاهتها وحيديتها، فإن أي نزاع ينشأ عن ذلك قد يكون من شأنه أن يؤثر على تنفيذ الجوانب الأخرى من الخطة ويمكن أن يمس موثوقية الاستفتاء. ولذلك من الجوهرى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لا للتعجيل بخطى العملية فحسب، بل أيضا لضمان تنفيذها على الوجه المناسب.

١٤ - وكان من شأن الزيارة التي قمت بها إلى مركز تحديد الهوية والتسجيل بالقرب من مقر بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في العيون، أن جعلتني أدرك مدى التعقد الذي ستتسم به عملية تحديد الهوية والتسجيل، والوقت الطويل الذي ستستنفده من أجل التغلب على الاعتراضات وحسم الشكوك والخروج بنتائج مقنعة وموثوقة.

١٥ - ومما يؤدي إلى زيادة تعقد الأمور في إقليم بهذا الاتساع الشاسع، المشاكل السوقية لضمان الوجود، في جميع مراكز تحديد الهوية والتسجيل، للمراقبين التابعين لكلا الطرفين ولمراقبي منظمة الوحدة الإفريقية ولزعماء القبائل الذين يظلمون بدور رئيسي في تحديد الهوية والتسجيل. كما أن انتشار أفراد الجماعة القبلية الواحدة على نطاق واسع في عدة أماكن مختلفة في مخيمات اللاجئين وفي الإقليم نفسه يشكل صعوبة أخرى.

١٦ - وبالتعاون الذي وعد الطرفان بتقديمه، وبالاستعانة بموارد البعثة، من المأمول أن تتاح في شكل محوسب جميع البيانات المتصلة بنماذج الطلبات بنهاية هذا العام. ومن شأن ذلك هو والخبرة التي اكتسبتها حتى الآن أفرقة تحديد الهوية والتسجيل أن يكونا فاتحة خير للمرحلة التالية من العملية.

١٧ - إلا أنه بالنظر إلى ضخامة عدد الطلبات التي وردت الآن، فإن السبيل الوحيد لإنجاز تحديد الهوية والتسجيل في وقت معقول يكون عن طريق زيادة الموظفين والموارد الأخرى زيادة كبيرة. وقد أوضح نائب ممثلي الخاص أن الناتج الأسبوعي الذي تحققه أفرقة تحديد الهوية والتسجيل الأربعة التي تعمل في العيون وتندوف (فريقان في كل مركز) يتمثل في إجراء مقابلات وتحديد الهوية لما يصل إلى ١٠٠٠ من الناخبين المحتملين، وأن معدل الناتج يتزايد باطراد. وبعد عودة نائب ممثلي الخاص إلى العيون، تمكن من التوصل إلى اتفاق نهائي مع السلطات المغربية بشأن فتح مركز جديد في بوجدور. وعليه، بدأ تحديد الهوية في بوجدور في ٢ كانون الأول/ديسمبر، وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، دخل مركز آخر بالقرب من تندوف طور التشغيل. إلا أنه من المقدر أن يتطلب الأمر، من أجل إنجاز العمل في غضون فترة زمنية معقولة، توفير ٢٥ فريقا يعملون في آن واحد في عدد أكبر من مراكز تحديد الهوية والتسجيل. وكما هو مبين في تقريرى السابق (S/1994/1257)، تجرى حاليا بالفعل مشاورات مع الطرفين بشأن موقع المراكز الإضافية وتجهيزها وافتتاحها.

١٨ - وقد وضعت البعثة خطة لإنشاء ستة مراكز إضافية (يشمل كل منها فريقين لتحديد الهوية والتسجيل) وخمسة أفرقة متنقلة لتحديد الهوية والتسجيل. وترد في إضافة مستقلة إلى هذا التقرير، التقديرات الأولية لتكاليف زيادة توسيع لجنة تحديد الهوية.

١٩ - ويتألف كل من مراكز تحديد الهوية من ستة من الموظفين الفنيين، هم ثلاثة من أعضاء لجنة تحديد الهوية (أحدهم رئيس الفريق)، واثنان من موظفي التسجيل الذين يتكلمون العربية ومحلل نظم. وتتألف الأفرقة المتنقلة لتحديد الهوية من عضو واحد من لجنة تحديد الهوية وموظف واحد للتسجيل يتكلم العربية ومحلل للنظم. ومن ثم يلزم ما مجموعه ٥١ من الموظفين الفنيين الإضافيين لتوسيع لجنة تحديد الهوية على النحو الموصى به. ومن شأن زيادة عدد مراكز تحديد الهوية أن تتطلب زيادة متناسبة مع ذلك في عدد موظفي الدعم الإداري سواء في المراكز أو في مقر البعثة. وتساعد هؤلاء الموظفين الفنيين زيادة متناسبة في عدد الموظفين الدوليين والمحليين من فئة الخدمات العامة. ويلزم نحو ١٣ من أفراد الشرطة المدنية لتوفير الأمن وللمساعدة في أنشطة تحديد الهوية في كل مركز، كما يلزم ٤ من أفراد الشرطة المدنية لكل من الأفرقة المتنقلة. ونظرا لأن عدد أفراد عنصر الشرطة المدنية يبلغ ٥٥ في الوقت الحاضر، سيلزم ١٠٥ أفراد إضافيين من الشرطة المدنية، بما في ذلك ١٠ ضباط في مقر الشرطة المدنية.

٢٠ - وزيادة عدد مراكز تحديد الهوية ستستلزم أيضا زيادة عدد المراقبين من منظمة الوحدة الإفريقية، وإنني أحث تلك المنظمة على أن تواصل بذل كل جهد ممكن لوزع المراقبين اللازمين لتيسير عملية تحديد الهوية.

٢١ - ويحدوني الأمل في أن يبلغ التقدم المحرز، بحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، في عملية تحديد الهوية والتسجيل مستوى يمكنني من التوصية بأن يكون ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥ هو تاريخ (ي - يوم) بدء الفترة الانتقالية. فوفقا لخطة التسوية، سيقصر وجود المقاتلين من كلا الجانبين، اعتبارا من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥، على مواقع معينة، وفي أقرب وقت ممكن بعد ذلك التاريخ، سيجري تبادل أسرى الحرب وسيعلن العفو عن السجناء والمحتجزين السياسيين وعن العائدين وسيطلق سراح جميع السجناء أو المحتجزين السياسيين. وفي موعد لا يتجاوز منتصف آب/أغسطس ١٩٩٥ (ي + ١١ أسبوعا)، سيكون تخفيض القوات المغربية الموجودة في الإقليم قد أنجز وتكون جميع القوانين أو التدابير التي يمكن أن تعرقل إجراء استفتاء حر ونزيه قد علقت.

٢٢ - وبافتراض أن مجلس الأمن قد وافق على توسيع البعثة على النحو المقترح في الفقرات ١٧ إلى ١٩ أعلاه، ففي منتصف آب/أغسطس، ينبغي أن يكون تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم قد أنجز وتكون قائمة الناخبين النهائية قد نشرت. وينبغي إنجاز برنامج الإعادة إلى الوطن بحلول نهاية أيلول/سبتمبر (ي + ١٧). وسيتوافق هذا الموعد الأخير مع بدء حملة الاستفتاء بما يسمح بإجراء الاستفتاء في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (ي + ٢٠). وقد أنجز بالفعل مشروع مدونة قواعد السلوك في حملة الاستفتاء وأحيل إلى الطرفين لإبداء تعليقاتهما عليه.
